اقتصاد

نفط ليبيا تحت «القوة القاهرة»

طرابلس ـ **العربي الجديد**

أعلنت حكومة مجلس النواب غير المعترف بها دولياً التي تتخذ من شرق ليبيا مقراً لها، أمس الاثنين، حالة القوة القاهرة على جميع الحقول والموانئ والمرافق النفطية وإيقاف إنتاج النفط وتصديره حتى إشعار آخر، في تصعيد للصراع مع حكومة طرابلس المعترف بها دولياً على المؤسسات المالية والنفطية.

جاء ذلك بالتزامن مع إعلان مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي المكلف من المجلس الرئاسي في طرابلس تسلّمه مهام إدارة المصرف بالكامل، والتزامه بجميع الإجراءات المطلوبة لضمان عملية انتقال سلسة، وفق أول بيان صادر عن مجلس المصرف الجديد، أمس. ويدور صراع على السلطة بين الفصائل الليبية للسيطرة على المصرف المركزي وعائدات النفط. والحكومة التي تتخذ من بنغازي مدعومة من اللواء المتقاعد خليفة حفتر، الذي تقع معظم حقول النفط تحت سيطرة مليشياته. وليبيا منتج رئيسي للنفط، ولم تحظ إلا بالقليل من الاستقرار منذ إطاحة معمر القذافي في عام 2011. وانقسمت البلاد في عام 2014 بين فصائل متناحرة في الشرق والغرب. وظهرت أحدث التوترات بعد أن كلف المجلس الرئاسي مجلس إدارة جديداً برئاسة محمد عبد السلام الشكري، بينما رفض مجلس النواب الذي تتبعه حكومة الشرق، قرار المجلس الرئاسي، وتطور الأمر أخيراً إلى تحشيدات عسكرية في طرابلس بين أطراف تسعى لتمكين الشكري من منصبه، وبين مجموعات أخرى تعارض ذلك وتناصر بقاء المحافظ الحالي الصديق الكبير، وسط مخاوف من توقف أنشطة المصرف الذي يشهد أيضاً انقساماً بين موظفيه. ومصرف ليبيا المركزي هو الجهة الوحيدة المعترف بها دولياً في ما يتعلق بإيداع إيرادات النفط، وهي دخل اقتصادي حيوي للبلد المنقسم منذ سنوات بسبب القتال. ولم تحدد حكومة الشرق المدة التي قد تظل فيها حقول النفط مغلقة. ولم تؤكد المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس، التي تسيطر على موارد النفط أمر إنتاج تعطيل النفط.

وأعلنت المؤسسة الوطنية للنفط في وقت سابق من أغسطس/آب حالة القوة القاهرة في حقل الشرارة، أحد أكبر حقول النفط في البلاد ويقع في جنوب غرب ليبيا، بسبب احتجاجات. و«القوة القاهرة» هي إجراء يعفي طرفي التعاقد من أي التزامات قانونية أو مالية تترتب على عدم الوفاء بالتعاقدات النفطية الدولية بسبب حدوث ظروف طارئة خارجة عن إرادة الطرف المصدر. وتبلغ الطاقة الإنتاجية للحقل 300 ألف برميل يومياً.

وقالت حكومة الوحدة الوطنية حينها، إن إغلاق حقل الشرارة «ابتزاز سياسي» مرتبط باعتقال صدام نجل حفتر في أوروبا بتهم تتعلق بتهريب الأسلحة. وتحولت صناعة النفط في ليبيا من محرك للازدهار إلى ساحة للنزاع السياسي منذ سقوط نظام القذافي. وتمتلك ليبيا أكبر احتياطيات نفطية في أفريقيا، لكن إنتاجها لم يعد يصل إلى مستويات ما قبل 2011. وفي عام 2023، صدّرت ليبيا 432 مليون برميل من النفط، وهو أقل بكثير من ذروة الإنتاج التي بلغت 3,4 ملايين برميل يومياً في عام 1970. وشرقي ليبيا، حيث مقر مجلس النواب، تحت سيطرة مليشيات حفتر، في حين يرأس عبد الحميد الدبيبة حكومة الوحدة الوطنية التي تتخذ من طرابلس مقراً وتحظى باعتراف دولي. عبد الحميد الدبيبة حكومة الوحدة الوطنية التي تتخذ من طرابلس مقراً وتحظى باعتراف دولي.

رسوم كندية على السيارات الصينية

تعتزم كندا فرض رسوم جمركية جديدة على السيارات الكهربائية المصنوعة في الصين، والصلب والألومنيوم، في خطوة من المقرر أن يكشف عنها رئيس الوزراء جاستن ترودو، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية عن مصادر على دراية بالأمر. وأوضحت المصادر أن الحكومة الكندية تخطط لإعلان فرض ضريبة بنسبة 100% على السيارات الكهربائية المصنوعة في الصين، و25% على الصلب والألومنيوم. وتنضم كندا وهي اقتصاد يدفعه التصدير ويعتمد بصورة كبيرة على التجارة مع الولايات المتحدة، بذلك إلى الدول الغربية التي تتخذ خطوات لمواجهة زحف المنتجات الصينية في إطار جهود لحماية الشركات المصنعة المحلية عبر فرض قيود تجارية على رأسها المزيد من الرسوم الجمركية.

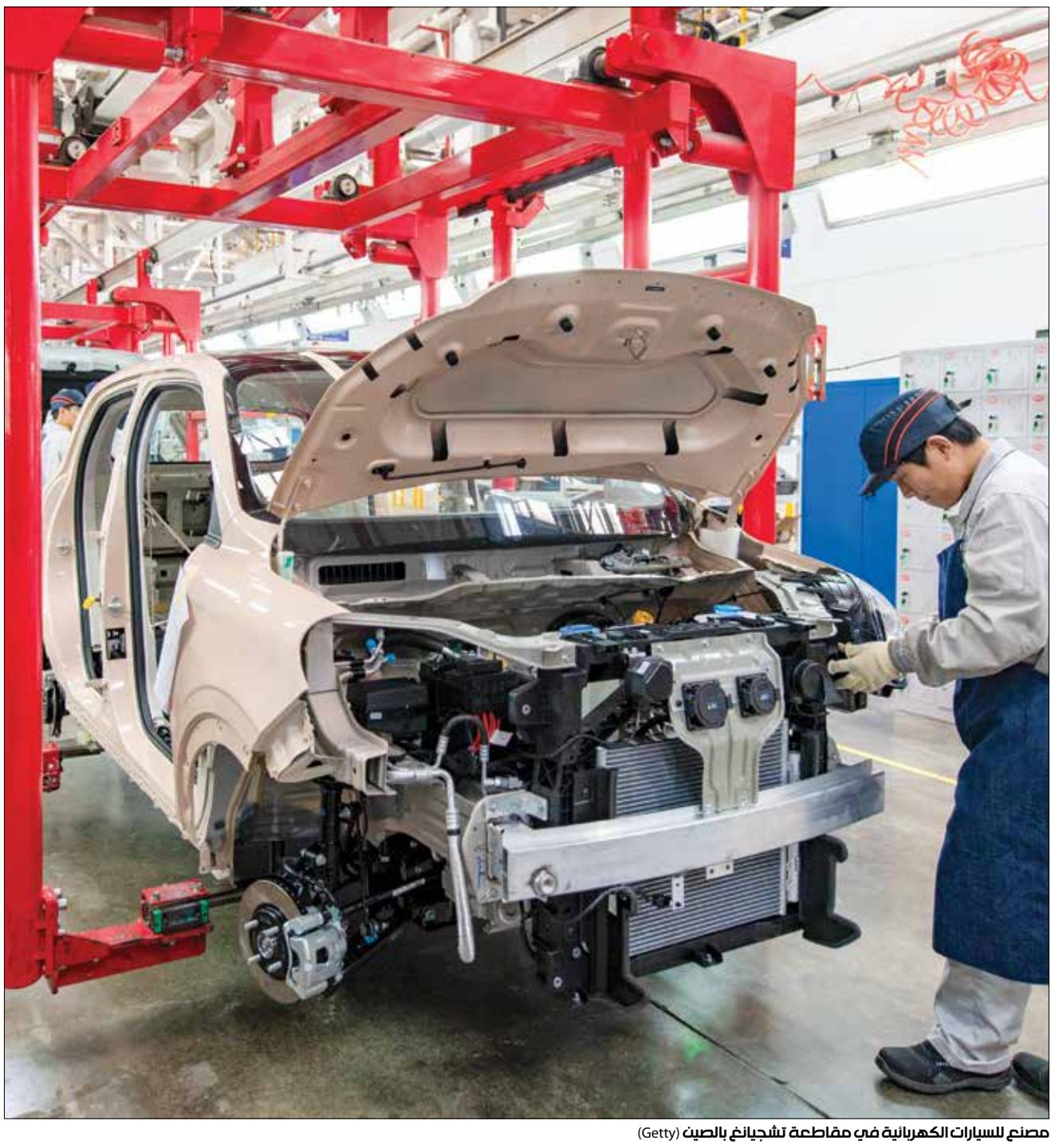

مصنع للسيارات الكهربائية في مقاطعة تشجيانغ بالصين (Getty)

بعثة جديدة للصندوق... ماذا ينتظر المصريين؟

مصطفى عبد السلام

قبل أن يلتقط المصريون أنفاسهم من تبعات المراجعة الثالثة لبرنامج الاقتصاد من قبل صندوق النقد الدولي والتي تمت في يوليو/تموز، بدأت الاستعدادات للمراجعة الرابعة التي من المقرر أن تتم في الأول من أكتوبر/تشرين الأول وتحصل الحكومة في حال إقرارها على شريحة بقيمة 1,3 مليار دولار. في المراجعة السابقة، تعرض المصريون لضغوط شديدة في تكاليف الحياة وأمورهم المعيشية وجموح في التضخم وضغوط غير مسبوقة جراء استجابة الحكومة للشروط المجحفة التي فرضها الصندوق مقابل الإفراج عن شريحة هزيلة تبلغ 820 مليون دولار. صاحب صرف الشريحة تطبيق إجراءات تقشفية عنيفة بحق المواطن والأسواق والاقتصاد، مواصلة خفض قيمة الجنيه المصري، زيادة رغيف الخبز بنسبة 300%، زيادة أسعار البنزين والسولار والغاز بنسبة 15% وهي الزيادة الـ 11 خلال فترة 10 سنوات، والكهرباء بنسبة 50%، وأسعار الأدوية بنسب أكبر، حتى مياه الشرب والمواصلات لم تسلم من الزيادة. كما صاحب صرف الشريحة المحافظة على أسعار فائدة مرتفعة لجذب مزيد من الأموال الساخنة، وهو ما يمثل إرهاقاً للموازنة وضغطاً إضافياً على العملة، ومواصلة الحكومة برنامج بيع أصول الدولة من شركات وأراضٍ، وتوجيه جزء من موارد الدولة إلى سداد مستحقات شركات النفط العالمية. ومع استعداد الصندوق لإرسال بعثة فنية إلى القاهرة بداية أكتوبر لإجراء المراجعة الرابعة لاتفاق القرض مع الحكومة والبالغ قيمته 8 مليارات دولار، أصبح من نافلة القول إن الأسواق باتت على موعد مع زيادات جديدة في الأسعار، وإن الحكومة ستعلن زيادات أخرى في أسعار السلع والخدمات الرئيسية مثل الوقود والقطارات ومترو الأنفاق والكهرباء والمياه، وأسعار نحو 1600 صنف أدوية، مع خفض الدعم المقدم لتلك السلع، كما سيتم زيادة الضرائب والرسوم وقطع شوط كبير في مجال خصخصة التعليم والمستشفيات العامة.

لا يتوقف الأمر على ذلك، فقبل وصول بعثة الصندوق من المتوقع أن تتنازل الحكومة عن مزيد من أصول الدولة لمستثمرين خليجيين، فصفقة بيع رأس جميلة للسعودية باتت جاهزة، ويجري الإعداد للتنازل عن أصول أخرى.

الخلاصة أنه ما دامت هناك اتفاقات موقعة مع الصندوق مقابل الحصول على قروض ضخمة، لن ينعم المصري بالحد الأدنى من رفاهية الحياة، وستواصل الأسعار الزيادة لتضغط على غالبية المواطنين، وسيتواصل الضغط على الجنيه مع ضخامة أعباء الديون وتراجع إيرادات أنشطة رئيسية مثل قناة السويس التي فقدت نحو 3,5 مليارات دولار منذ تهديد الحوثي الملاحة في البحر الأحمر.

أسواق

انخفاض إيرادات الصين

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة المالية الصينية، امس الاثنين، ان الإيرادات المالية للصين انخفضت بنسبة 2,6% على أساس سنوي في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري. وأشارت الوزارة، وفق ما نقلته وكالة شينخوا، إلى تباطؤ وتيرة الانخفاض مقارنة بتراجع بلغت نسبته 2,8% في النصف الأول من العام الجاري. ووفق بيانات تفصيلية، تراجعت إيرادات الضرائب بنسبة 5,4% عن العام السابق، فيما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 12% خلال الفترة المذكورة. وخلال الأشهر السبعة الأولى، جمعت الحكومة المركزية 5,97 تريليونات يوان (حوالي 839,2 مليار دولار) من الإيرادات المالية، بانخفاض 6,4% على أساس سنوي، بينما جمعت الحكومات المحلية 7,59 تريليونات يوان، بزيادة 0,6%.

ارتفاع مؤشر مسقط

أغلق مؤشر بورصة مسقط «30»، أمس، عند مستوى 4697,27 نقطة، مرتفعاً بنسبة 0,20% مقارنة مع آخر جلسة تداول التي بلغت 4687,70 نقطة. وبلغت قيمة التداول نحو 2,97 مليون ريال (7,72 ملايين دولار)، بزيادة نسبتها 4,8% مقارنة مع آخر جلسة تداول التي بلغت نحو 1,88 مليون ريال. وأشار التقرير الصادر عن بورصة مسقط إلى أن القيمة السوقية ارتفعت بنسبة 0,117% عن آخر يوم تداول وبلغت ما يقارب 24,48 مليار ريال.

استثمار نرويجي في الطاقة المتجددة

تعهد صندوق الثروة السيادي النرويجي بتخصيص 900 مليون يورو (1,01 مليار دولار) لأحدث صندوق للطاقة المتجددة للشركة الاستثمارية «كوبنهاغن إنفراستراكتشر بارتنرز» المعروفة اختصاراً بـ «سي آي بي». وأوضح الصندوق أن المبلغ تم تخصيصه لصندوق «سي آي بي» الخامس الذي يستثمر في طاقة الرياح البحرية ومزارع الطاقة الشمسية والشبكات والتوزيع فضلاً عن التخزين. ويستثمر صندوق الثروة السيادي الأكبر في العالم عائدات صناعة النفط والغاز النرويجية في الأسهم العالمية وأدوات الدخل الثابت والعقارات وأصول الطاقة المتجددة.

قطر تمد الكويت بالغاز المسال لمدة 15 عاماً

الدوحة ـ **العربي الجديد**

وقعت شركة قطر للطاقة اتفاقية مع مؤسسة البترول الكويتية، لتوريد ثلاثة ملايين طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال إلى دولة الكويت لمدة 15 عاماً. وبموجب الاتفاقية، التي وقعت في العاصمة الكويتية، أمس الاثنين، سيجري توريد الشحنات المتفق عليها إلى محطة الاستقبال في ميناء الزور الكويتي على متن ناقلات الغاز الطبيعي المسال التابعة لأسطول قطر للطاقة، بدءاً من يناير/ كانون الثاني 2025. وقال وزير الدولة لشؤون الطاقة القطري، الرئيس التنفيذي لـ«قطر للطاقة»، سعد بن شريدة الكعبي، في مؤتمر صحافي إن «هذه الشراكة طويلة الأمد بين مؤسسة البترول الكويتية وقطر للطاقة، والتي تشكل عنصراً محورياً في دعم أهداف الاستدامة لدولة الكويت، وخاصة في مجال توليد الكهرباء»، وفق بيان لـ«قطر للطاقة». بدوره، أشار رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية، نواف سعود الناصر الصباح، إلى الأهمية البالغة لهذه الاتفاقية المبنية على الأساس الذي أرساه الجانبان عام 2020 عندما وقعا اتفاقهما الأول، والذي بموجبه يزود الجانب القطري المؤسسة الكويتية بنحو ثلاثة ملايين طن متري من الغاز الطبيعي المسال لمده 15 عاماً اعتباراً من 2022. وقال الصباح إن توقيع ثاني اتفاقية من نوعها خلال فترة قصيرة مع «قطر للطاقة» يعكس متانة العلاقات الثنائية بين البلدين في كل المجالات، ومنها الطاقة، كما يجسد التزام مؤسسة البترول الكويتية بتأمين إمدادات طاقة موثوقة ومستدامة تماشياً مع استراتيجيتها للتحول في الطاقة بحلول العام 2050. وشدد على حرص مؤسسة البترول على تلبية احتياجات الدولة من الطاقة النظيفة لتوليد الكهرباء على وجه الخصوص، لافتاً إلى أن استخدام الغاز الطبيعي المسال سيسهم في خفض انبعاثات الغازات الضارة ويحسن جودة الهواء في البيئة المحلية. وحلت قطر في صدارة مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم خلال شهر يوليو/ تموز الماضي، متفوقة على الولايات المتحدة، لأول مرة خلال 2024. وبلغت صادرات الدولة الخليجية 7,14 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال بزيادة 11% على أساس شهري، بحسب بيانات وحدة أبحاث الطاقة في واشنطن. وسيرتفع حجم إنتاج قطر من الغاز الطبيعي، بنحو 85% إلى 142 مليون طن سنوياً، بعد الانتهاء من مشاريع توسعة حقل الشمال الذي يحتوي على كمية غاز إضافية ضخمة.

مال وناس

تجريف الأرزاق

العدوان يدمر المواسم الزراعية ويحرم الفلسطينيين طعامهم

يواجه المجال الزراعي في قطاع غزة تحديات عدة مع تواصل العدوان الإسرائيلي على القطاع بقصفه الاراضي، مدمّراً السلة الغذائية للمواطنين

غزة ـ **علاء الحلو**

يتسبب تواصل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في خسارة الفلسطينيين مختلف المواسم الزراعية، والتي يعتمد عليها المزارعون في توفير السلة الغذائية للمواطنين، نتيجة القصف المباشر، والذي أثر على الغطاء النباتي وجودة التربة، والبنية التحتية الضرورية للأنشطة الزراعية المختلفة. وتتعدد التحديات التي تواجه القطاع الزراعي منذ بدء الحرب في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، سواء عبر قطع الماء، أو الكهرباء التي يتم من خلالها تشغيل الآبار وخطوط مياه الري، أو من خلال القصف الإسرائيلي للعدوان، والعناية بأشجار الحمضيات والشتول الخاصة ببعض أصناف الخضار كالطماطم والخيار والباذنجان والبطاطس، الأمر الذي أدى إلى تلفها. ويوضح عبد الكريم لـ«العربي الجديد» أن خسارته لم تتوقف عند هذا الحد، حيث اضطر للنزوح مع عائلته عدة مرات وصولاً إلى مدينة دير البلح وسط قطاع غزة، مع بدء الاجتياح البري، والذي شهد تجريف وتدمير كل الأشجار والمعدات الزراعية، كذلك شبكات الري والشتول الصغيرة. ويلفت عبد الكريم إلى أن تدمير معظم الأراضي والمحاصيل الزراعية والخضروات، في الوقت الذي ينتشر فيه الجوع والنقص والحرمان جراء إغلاق المعابر ومنع دخول المواد الغذائية، يعتبر من أشد أنواع التعذيب والعقاب الجماعي، في ظل تواصل حرب الإبادة والمجازر التي أدت إلى استشهاد وفقدان وإصابة ما يزيد عن 140 ألف فلسطيني.

وإلى جانب الخسارة المباشرة للمزارعين، والتي تمثلت في خراب وتدمير واسع النطاق لمحاصيلهم ومواسمهم الزراعية، فقد تسبب القصف المتواصل وغير المتوقف على الأراضي الزراعية بتلوث التربة بفعل مخلفات الصواريخ والقنابل السامة، والتي أدت إلى حالة من التعرية والتصحر التي حولت الأراضي الخصبة والخضراء إلى أراض قاحلة. وأظهرت صور الأقمار الصناعية مؤخراً أضراراً جسيمة أصابت نحو 80% من الأراضي الزراعية ومزارع الأبقار والعجول والماشية بسبب القصف المباشر، أو الخطر المحدق وعدم قدرة المزارعين على الوصول لأراضيهم.

ولا يختلف المزارع الفلسطيني هيثم عبد عن سابقه، حيث خسر عشرات أشجار الزيتون التي كان يعتني بها تجهيزاً لموسم الزيتون خلال شهري أكتوبر، ونوفمبر/ تشرين الثاني، إلى جانب تدمير كروم العنب في شارع 10 بمنطقة تل الهوى جنوبي مدينة غزة. ويقول عبد لـ«العربي الجديد»: «كنت أعتني بالأشجار تمام الرعاية على أمل تعويض الخسائر التي منيت بها جراء التأثيرات الاقتصادية السلبية للحصار الإسرائيلي، والتغييرات المناخية التي تسببت كذلك بضعف المحصول في السنوات الأخيرة، لكن كل شيء راح ولم يعد موجوداً». ويوضح أن القطاع الزراعي يتعرض كل عدوان أو حرب أو تصعيد وحتى لو كان محدوداً لخسائر فادحة بسبب تركيز الاحتلال الإسرائيلي على قصف الأراضي الزراعية بما فيها من معدات بسيطة، على الرغم من عدم قدرة المزارعين على توفير بدائل عنها بسبب إغلاق المعابر، إلا أن استهداف الأراضي خلال العدوان الحالي أشد فتكا وشراسة، حيث أدى فعلياً إلى شلل تام في القطاع الزراعي، وخسارة كافة المواسم السنوية أو الشهرية، وربما ستستمر هذه الخسارة لسنوات قادمة طويلة. ووفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن القطاع الزراعي يمثل أحد أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، عبر مساهمته في توفير فرص العمل، وقد بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو 11% للعام 2022 وهو العام الذي قدرت فيه القيمة المضافة للنشاط الزراعي بنحو 343 مليون دولار. في الإطار ذاته أوضح المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، في بيان سابق أن الاحتلال الإسرائيلي خلال العدوان أخرج نحو 75% من مساحة الأراضي الزراعية عن الخدمة في قطاع غزة، سواء من خلال تدميرها أو قصفها أو عزلها تمهيداً لضمها للمناطق العازلة على نحو غير قانوني، كما عملت قوات الاحتلال خلال الحرب على تدمير واسع النطاق للأراضي الزراعية ومزارع المواشي والطيور ما ساهم بتكريس المجاعة كسلاح حرب. وأظهر بيان المرصد أن قوات الاحتلال الإسرائيلي جرفت ودمرت جميع الأراضي الزراعية على طول السياج الأمني الفاصل شرقي قطاع غزة، كذلك شمال القطاع بعمق يصل لقرابة كيلومترين، حيث جرفت ما نسبته 96 كيلومتراً مربعاً في مسعى لضمها للمناطق العازلة، إلى جانب قرابة ثلاثة كيلومترات مربعة ناتجة من شق محور نتساريم الذي يفصل شمال قطاع غزة عن جنوبه، فيما يؤوي ما تبقى من الأراضي الزراعية ومعظمها في منطقة المواصي عشرات الآف النازحين قسراً.

> الاضرار طاولت 80% من الاراضي الزراعية ومزارع الماشية

فلسطيني يتبنى مبادرة في بيت لاهيا لإحياء الأراضي الزراعية التي دمرها الاحتلال (الأناضول)

مصر

يوسف غالي خارج «القائمة السوداء»

القاهرة ـ **عادل صبري**

رفع البنك المركزي المصري اسم يوسف بطرس غالي، وزير المالية الأسبق في عهد الرئيس الراحل حسني مبارك، من القائمة السوداء، وطلب من البنوك المحلية السماح له بالتعامل بحساباته المصرفية وودائعه بنفسه أو عبر وكلائه الرسميين. جاء قرار البنك المركزي مواكباً لرفع وزارة الداخلية اسم الوزير من قوائم الترقب والوصول التي توزع على الأجهزة الأمنية بالمطارات والموانئ المصرية، وعدم التعرض له في حال وصوله للبلاد في الوقت الذي يختاره. وأكدت مصادر مصرفية رفيعة لـ«العربي الجديد»، أن رفع اسم الوزير الأسبق من القوائم السوداء في البنك المركزي أبلغ لكافة المؤسسات الرسمية في الدولة، والتي تشمل الشهر العقاري والإدارة العامة للمرور، الأمر الذي يسمح له بحرية التصرف في أمواله وأصوله العقارية والسيارات والشركات والفنادق التي آلت إليه بالوراثة عن والده رئيس غرفة السياحة الأسبق رؤوف غالي وعمه الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة يوسف بطرس غالي. استغرقت إجراءات رفع غالي من القائمة السوداء في البنك المركزي وقوائم الترقب والوصول 13 شهراً، بعد صدور قرار لمحكمة النقض في يوليو/ تموز 2023 ببراءته من تهمة ارتكاب جرائم فساد وجهت إليه من محكمة جنائية مختصة، والتي اشتهرت بقضية «فساد الجمارك». وكانت محكمة الجنايات قد قضت في يونيو/ حزيران 2011 غيابياً بعزل الوزير الأسبق من وظيفته، وسجنه لمدة 15 عاماً وغرامة مالية بلغت 35 مليوناً و791 ألف جنيه، ورد القيمة نفسها للدولة، لاحتفاظه لنفسه ومؤسسة الرئاسة بـ112 سيارة مملوكة لمواطنين، وتشغيلها خلال الفترة من 2004 . 2011 بدون علم أصحابها، بما أهدر قيمتها المالية. دفعت براءة غالي من الاتهامات الجنائية مسؤولين كباراً في جهات سيادية إلى دعوة الحكومة للاستفادة من خبراته في المشاركة في إدارة الملفات الاقتصادية. وروجت الأجهزة السيادية عودة الوزير بعد حصوله على براءته غيابه، وعدم مثوله للتحقيق أمام الجهات القضائية بنفسه عبر القنوات التلفزيونية التي تديرها، التي استضافته على الهاتف من مقر إقامته في العاصمة البريطانية لندن، واستضافت عدداً من السياسيين الداعمين لفكرة عودة غالي لتولي مناصب وزارية، بعد هروبه للخارج إثر سقوط نظام الرئيس السابق حسني مبارك في فبراير/ شباط 2011.

في سياق متصل، رفع البنك المركزي اسم شقيق غالي رجل الأعمال رؤوف بطرس غالي من القوائم السوداء أيضاً، في نهاية أغسطس/ آب الماضي، بعد تلقيه قراراً من جهات التحقيق ومكتب النائب العام برفع التحفظ على أمواله على خلفية قضية «تهريب الآثار إلى أوروبا».

> السماح للوزير الاسبق بالتصرف في أمواله واصوله العقارية

مالية

العجز يدفع الأردن نحو الاقتراض

عمان ـ **زيد الدبيسية**

البنك المركزي الأردني (Getty)

توقع خبراء اقتصاد توجه الأردن نحو مزيد من الاقتراض في الفترة المقبلة لمواجهة الأعباء الاقتصادية التي تواجه البلاد، والتي تفاقمت في السنوات الأخيرة بسبب جائحة كورونا والظروف الجيوسياسية العالمية وتداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. ويرى خبراء أن الظروف الإقليمية والدولية ألقت بظلال سلبية على كل القطاعات، وأدت إلى تباطؤ النمو وضعف التدفقات الاستثمارية رغم ما تم اتخاذه من إجراءات لتهيئة الظروف المحفزة إلى الاستثمار وتعزيز جاذبية الأردن الاستثمارية، معتبرين أن المساعدات ومزيداً من الاقتراض الداخلي والخارجي هو السبيل الأقصر أمام الحكومة لتغطية عجز الموازنة وتوفير التمويل اللازم للأولويات التنموية، خاصة الواردة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي، التي تمتد إلى عشر سنوات وتستهدف زيادة النمو والحد من الفقر والبطالة واستقطاب الاستثمارات وتحسين مستويات المعيشة.

قال الخبير الاقتصادي هاشم عقل لـ«العربي الجديد» إن تطورات الظروف المحيطة واحتمال توسع نطاق الحرب في المنطقة، سيرتب أعباءً كبيرة على الاقتصاد الأردني من أكثر من زاوية، أبرزها ارتفاع فاتورة النفط نظراً إلى احتمالات حدوث قفزات غير مسبوقة في الأسعار العالمية.

وأضاف عقل أن الحكومة الأردنية في هذه الحالة مضطرة إلى مزيد من الاقتراض الداخلي والخارجي وطرح سندات خزينة وسندات دولارية في الأسواق العالمية إضافة إلى الأعباء المترتبة على خطة الاستجابة للأزمة السورية لاستضافة اللاجئين، وارتفاع متطلبات الإنفاق على المجالات الأساسية كالمياه والصحة، والتعليم، والبنى التحتية وغيرها. وأشار إلى أن هناك تراجعاً واضحاً في الدعم الدولي لخطة الاستجابة للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين المقدر عددهم في الأردن بحوالي 1,4 مليون لاجئ ويحتاج إلى إدامة الرعاية اللازمة. ووفق بيانات البنك المركزي، اقترضت الحكومة حوالي 5,6 مليارات دولار عبر سندات وأذون خزينة خلال السبعة شهور الأولى من العام الجاري 2024. وأظهرت بيانات وزارة المالية الأردنية ارتفاع إجمالي الدين العام إلى نحو 42,52 مليار دينار (59,95 مليار دولار) ليسجل ما نسبته 114,7% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية يونيو/حزيران الماضي.

ووفق محللين، يحتاج الأردن إلى مساعدات خارجية في شكل منح غير مستردة بشكل مباشر أو غير مباشر كالدعم الفني، وكذلك الاقتراض بأسعار فائدة مخفضة وفترات سداد مريحة. وبحسب بيانات صادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية أخيراً، بلغت قيمة المساعدات الخارجية من المنح والقروض الملتزم بها للأردن والموقعة منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية يوليو/ تموز قرابة 2,067 مليار دولار.

تحقيق

عودة السوريين من تركيا

حنين تنغصه البطالة والإيجارات

زادت عودة مئات آلاف اللاجئين السوريين من تركيا إلى شمالي سورية من الضغوط المعيشية، في منطقة تشهد بالأساس تردياً اقتصادياً، إذ تفاقمت البطالة وارتفعت الإيجارات، ما ينغص حنين العائدين طوعاً ويزيد متاعب المُكرهين، وفق كثيرين، لكن لحكومة المعارضة رأياً آخر

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

حنين وقلق سيطرا على مئات الآف اللاجئين السوريين العائدين من تركيا طوعاً وقسراً إلى مناطق شمالي سورية، فبينما حمل الكثيرون آمالاً كبيرة في التأقلم مع الواقع، إلا أن الضغوط المعيشية تبدو أكثر تعقيداً، إذ تسبب الطلب المتزايد على السكن في رفع الإيجارات بشكل كبير، وتفاقمت معدلات البطالة في ظل تدني النشاط الاقتصادي، بينما أثرت رؤوس الأموال العائدة الركود إلى المشاريع العقارية والتجارية خوفاً من تبددها. وتشكو مناطق ريفي إدلب وحلب شمال غربي سورية بالأساس من نسب فقر وبطالة وكثافة سكانية، تكاد تكون من الأعلى عالمياً. وبحسب تقرير في صحيفة بني شفق التركية مطلع الأسبوع الجاري، بلغ عدد السوريين العائدين إلى شمالي سورية منذ مطلع العام الجاري 132 ألف شخص، وبذلك يصل إجمالي عدد العائدين إلى سورية، بحسب المصدر ذاته، إلى 678 ألف شخص منذ عام 2016. ووسط هذه المعدلات المتزايدة من العودة اتجهت الأنظار إلى انعكاس ذلك على الأنشطة الاقتصادية المختلفة والخدمات، لا سيما في منطقة يقطنها نحو خمسة ملايين نسمة في رقعة لا تزيد مساحتها عن 10,98% من مساحة سورية المقدرة بـ 185 ألف كيلومتر مربع.

يقول العائد قسراً، محمد حاج خلف (54 عاماً) لـ«العربي الجديد»: «لم أجد وولدي عملاً، بعد ترحيلنا من إسطنبول من دون ذنب، حينما كنا نصوّب بيانات زوجتي في مديرية الهجرة... المعروض من العمالة في ريف حلب المحرر أضعاف الحاجة، ما يجعل الأجور في حال وجود عمل زراعي أو في قطاع البناء دون تكاليف المعيشة المتقشفة».

ويشير حاج خلف إلى أنه ينتظر تصفية ممتلكاته في تركيا التي يشرف عليها أحد أبنائه «سيارة وموجودات المنزل» علّه يقيم عملاً يدر عليه عائداً يكفيه، ولو بالحد الأدنى من أعباء تكاليف المعيشة التي لا تقل عن عشرة آلاف ليرة تركية (294 دولاراً) للأسرة شهرياً. وتبدو ظروف المعيشة أكثر صعوبة بالنسبة لمن لا يمتلكون رؤوس أموال تعينهم على البدء في مشروع خاص. لكن هناك من يرى أن بإمكانه استثمار بعض الفرص في ظل الأوضاع الراهنة. ويقول عبد الله إبراهيم (26 عاماً) الذي يعمل في مجال إصلاح السيارات إنه يتحيّن الفرصة للعودة إلى الشمال المحرر، بعد أن أدخل «عبر شركات النقل» ماكينات متطورة عدة لإصلاح السيارات من تركيا إلى محافظة إدلب، ليقيم ورشة، قائلاً «تعبت من الغربة وتنامى العنصرية ساعدو طوعاً قبل أن يعيدوني والعمل في قطاع السيارات بالمناطق المحررة فرصه كبيرة ومريح».

> 88,2
> قال وزير الاقتصاد والمالية في الحكومة السورية المعارضة، عبد الحكيم المصري، إن متوسط الاجور يبلغ حوالي 3000 ليرة تركية (88,2 دولارا)، بينما حاجة الاسرة تصل الى 8500 ليرة تركية.

وفي السياق، يقول رجل الأعمال السوري المتحدر من إدلب محروس الخطيب لـ«العربي الجديد» إن هناك تأثيرات سلبية وإيجابية بالنسبة للعائدين، فأبرز الإيجابيات تكمن في عودة بعض الرساميل، وإن الصغيرة، التي تؤسس لأعمال تقلل من البطالة وتستثمر المواد الأولية في المنطقة وأبرزها زراعية، فضلاً عن دور بعض النخب الثقافية أو العلمية والاقتصادية، التي تعود من تركيا، أو غيرها، والتي افتقدها المجتمع المحلي، وهؤلاء يمكن أن ينقلوا خبرات ومهناً تعلموها في تركيا، أو بعضهم ممن لديه ملاءة ورأس مال، يمكن أن يؤسسوا لأعمال واستثمارات «لكنهم قلة قليلة» وهم متريثون لأن المنطقة غير مستقرة وقلما يجازف أصحاب الرساميل بمشروعات ذات دورة رأس مال بطيئة، لذا نرى أعمالاً عقارية وصناعات لمسة أخيرة أو تجارية. لكن هناك سلبيات وفق الخطيب، تتمثل في أن المنطقة يخيم عليها عدم الاستقرار حتى الآن، وهناك كثافة سكانية كبيرة، والآن بعد الترحيل واضطرار العائد من تركيا لنقل عائلة ارتفعت الكثافة السكانية أكثر، ففضلاً عن خسارة المرحل عمله واستقراره وتعليم أولاده في تركيا، يأتي إلى مناطق غير مجهزة ولا يوجد فيها فرص عمل، ليضاف إلى قوائم البطالة التي لا تقل نسبتها عن 80%، وبرفع بالمقابل إيجار العقارات وربما أسعار بعض المنتجات. ويلفت إلى أن إقبال السكن أو تأسيس الأعمال يختلف من منطقة إلى أخرى، فهناك مناطق مثل الواقعة شمال منطقة معرة مصرين، الإقبال عليها قليل جداً، في حين أن مناطق إدلب باتجاه تركيا، يشهد الطلب على السكن فيها ارتفاعاً وتتسم بحركة عمرانية متسارعة، بعد أن استقطبت رؤوس أموال، معظمها اشتغل بالعقارات والمراكز التجارية وبعض الصناعات، موضحاً أن «الأمر يبدو وكأن أصحاب الرساميل يخافون من تسليم مناطق إدلب وريفها الشرقي وحتى الجنوبي للنظام». وينسحب هذا وفق الخطيب على ريف حلب أيضاً.

> 3,6 ملايين شخص في مناطق الشمال يعانون من انعدام الأمن الغذائي

> نسبة البطالة تزيد عن 80% والفقر يطاول 85% من السكان

ويشير إلى أن نسبة من يعملون في التجارة والصناعة والحرف لا تتجاوز 15% والباقي نحو 85% يعانون من الفقر، لأن فرص العمل بسيطة وقليلة، بواقع حجم العمل القليل والمتمركز في قطاعي العقارات والزراعة الموسمية. ووفق إحصائية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا» يعاني 3,6 ملايين من إجمالي نحو 5,1 ملايين شخص يسكنون مناطق الشمال «المحررة» يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مليونان منهم يعيشون في مخيمات النزوح ومليون طفل خارج المدرسة. وهذه الأرقام أقل مما أوردته منظمة «منسقو استجابة سورية» خلال تقرير أخيراً، حول سكان الشمال السوري المحرر «محافظة إدلب وريفها، درع الفرات، وغصن الزيتون»، تجاوز ستة ملايين نسمة، وأمام هذه الكثافة الكبيرة والمواد المحدودة، يرى الخبير الاقتصادي محمد حاج بكري أن قدوم اللاجئين من تركيا، سيزيد من «بؤس السكان» إن كانوا طلاب عمل ولا يملكون الأموال أو المهن المكملة للبيئة الاقتصادية، لأن البنية الفتية للخدمات محدودة جداً، مشيراً إلى أن المشافي وعدد الأطباء لا يتناسبون مع عدد السكان الكبير، والمشافي الخاصة تفوق أجورها قدرة السكان، والطرق في مناطق ريف حلب المحرر، سيئة جداً، كما ارتفعت أسعار الكهرباء «نحو 4 ليرات للكيلو وات» والماء قليلة، خاصة مياه الشرب.

وحول الآثار التي نتجت عن عودة اللاجئين من تركيا، يضيف حاج بكري المقيم في الداخل، أن العدد بلغ نحو 200 ألف سوري من تركيا، منذ نحو عام، أثروا بالدرجة الأولى على نسبة البطالة التي تزيد بالأساس عن 80% ورفعوا إيجار المنازل من نحو 50 دولاراً قبل عام إلى 125 دولاراً شهرياً حالياً، ويشير إلى أن العمل ينحصر في الزراعة الموسمية أو البناء، إضافة إلى بعض الفرص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة من صناعات غذائية وجلدية ونسيج، لافتاً إلى أن دخل العامل الشهري يتراوح بين 3 و5 آلاف ليرة تركية، حسب المهارة والفرصة، في حين تكاليف معيشة الأسرة لا تقل، بالحد الأدنى، عن 9 آلاف ليرة تركية، ما يوصل نسبة الفقر إلى أكثر من 90%. ويقول إن للتحويلات الخارجية الدور الأهم ببقاء السكان على قيد الحياة، خاصة بعد تراجع المساعدات من المنظمات الدولية، فرغم أن الأسعار أقل من تركيا بنحو 50% إلا أن محدودية الدخل تحيل معظم السكان لما دون خط الفقر. ولكن لوزير الاقتصاد والمالية في الحكومة السورية المعارضة، عبد الحكيم المصري، رأي آخر، يتمحور أولاً حول «المبالغة في أعداد السوريين العائدين من تركيا»، مؤكداً، بعد تزويد «العربي الجديد» بالبيانات والإحصاءات الخاصة، أن إجمالي العائدين من معابر «السلامة، باب الهوى، جرابلس وتل أبيض» لا يزيدون عن 120 ألف سوري بالحد الأقصى، وليس 200 ألف شخص منذ بداية العام.

نافذة واحدة لجذب رؤوس الأموال

قال رجل الأعمال السوري محمد فؤاد من مدينة سرمين في ريف إدلب الشرقي، إن الجهات التنظيمية اعتمدت نظام النافذة الواحدة لتسهيل التراخيص وتوطين الاستثمار، الأمر الذي زاد من إقبال رجال الأعمال بالداخل وجذب بعض الرساميل السورية المهاجرة، ولكن القلق من المستقبل لا يزال مسيطراً، مشيراً إلى أن هذا القلق يعتبر العامل الأهم لعدم جذب رساميل وصناعات كبيرة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام. ولفت إلى وجود استثمارات اتجهت إلى القطاعات الخدمية والغذائية والعقارية، لا سيما في المناطق القريبة من الحدود التركية، من جهته، يقول رجل الأعمال ياسر السيد من مدينة إدلب لـ«العربي الجديد» إن الاستثمارات تتركز على المطاعم والملاهي وبعض الورش الصغيرة والتصنيع الزراعي بغرض التصدير عبر تركيا إلى دول الخليج وبعض بلدان أوروبا، مثل زيت الزيتون والتين المجفف وحبة البركة. إضافة إلى بعض الصناعات الجلدية والنسيجية. وأضاف أن المخاوف من «صفقة مع النظام» وسيطرته بالقوة على المنطقة تحول دون تدفق الاستثمارات السورية المهاجرة أو العربية والدولية، على الرغم من أن المنطقة مغرية للاستثمار لوفرة المواد الأولية فيها وكذلك الأيدي العاملة.

سوريون ينقلون مخيما موقتا لإيواء العائلات في منطقة شمال غربي البلاد، 8 فبراير/ شباط 2023 (فرانس برس)

تقرير

يتعرض وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش لموجة من الانتقادات، بعدما زاد نفقات الموازنة من دون توفير تغطية مالية، في ظل ارتفاع كبير في العجز وتصاعد الاقتراض وهبوط نسب النمو

غضب على سموتريتش

خروقات تاريخية تطاول موازنة إسرائيل

لندن ـ **رشا أبو زكي**

تواجه إسرائيل أزمة عجز موازنتها بخفة تقترن بأهداف سياسية يلوكها وزير المالية بتسلئيل سموتريتش مع رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، وذلك في إطار يزيد من الانتقادات والغضب تجاه وزير المالية من قبل المتخصصين الاقتصاديين. ووافقت الحكومة الإسرائيلية الأحد على زيادة موازنة 2024 بمقدار 3,3 مليارات شيكل (893 مليون دولار)، وفق اقتراح سموتريتش، وسيتم استخدام معظم هذه الزيادة لمساعدة الإسرائيليين الذين يتم إخلاؤهم من المستوطنات القريبة من غزة ومن الحدود مع لبنان.

وهذه هي المرة الأولى على الإطلاق في تاريخ الاقتصاد الإسرائيلي التي يتم فيها خرق الموازنة مرتين في السنة، ويأتي هذا الإجراء ضد توصية المكتب المهني في وزارة المالية، الذي أكد اعتراضه خوفاً على زيادة العجز، القياسي أساساً، والمحدد في الموازنة عند 6,6%، والذي من المتوقع أن يصل إلى 9% في نهاية العام. وما يثير حفيظة الخبراء، أن وزير المالية أعلن أن زيادة الإنفاق في موازنة 2024 لن ترفع العجز، وهو ما وصفه مسؤولون كبار في وزارة المالية تحدثوا لموقع كالكاليست الإسرائيلي بأنه «ذر للرماد في أعين الجمهور»، حيث إن الإنفاق يرفع العجز بطبيعة الحال، خاصة إن لم تُغطَ بإيرادات إضافية. ووفق البيانات الرسمية، بلغ العجز نسبة 8,1% في الشهر السابق، وهو أعلى مستوى سُجّل على الإطلاق، في حين أن سقف العجز المحدد في الميزانية هو 6,6% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين اتسعت فجوة العائد بين سندات الحكومة الإسرائيلية والأميركية، ووصلت شهادات التأمين على الإعسار الإسرائيلية إلى مستويات عالية جديدة ويمكن مقارنتها بالدول ذات الدخل المنخفض، وسط خفض التصنيف الائتماني لإسرائيل إلى مستويات خطرة.

وكان البنك المركزي الإسرائيلي نشر الأسبوع الماضي أنه في الربع الثاني من العام الحالي انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما انخفض إنتاج الأعمال والصادرات، وانخفضت الاستثمارات في الاقتصاد أيضاً، فيما ثلاثة من أكبر خمسة بنوك استثمارية في العالم، عدلت توقعات النمو لإسرائيل بالخفض إلى مستويات تتراوح بين 0,8 و1,3% لعام 2024. وكان سموتريتش اصطدم مع مفوض الميزانيات يوغيف غرادوس بشأن هذه الميزانية الإضافية وأمره بالتوجه للميزانية الإضافية أو الاستقالة. وقال سموتريتش بحسب ما نقل عنه موقع غلوبس الإسرائيلي: «على التوقعات الإعلامية القاتمة، فإن اقتصاد إسرائيل قوي والمؤشرات تشير إلى ذلك، وبسبب زيادة الإيرادات، لا يزيد التشريع الحالي العجز السنوي المتوقع، الذي لا يزال يقف عند 6,6%».

إلا أن هذه التصريحات زادت من الانتقادات التي تواجه الوزير، وصولاً إلى مطالبته بالاستقالة، كونه يسبّب «انتحاراً مالياً» وفقاً للمحلل الاقتصادي للإسرائيلي جولان فريدنفيلد، فيما يقول يائير سبيتزر من الجامعة العبرية، وهو خبير في التاريخ الاقتصادي لموقع «كالكاليست» إنه من دون ميزانية يزداد خطر حدوث أزمة ديون، وهو أمر مخيف للغاية. ولكن مجرد خطر صغير يصبح خطراً أكبر، «خاصة عندما يكون وزير المالية والحكومة لا يديران دفة السفينة فحسب، بل يزيدان من سرعتها ويهددان مباشرة إلى المياه الضحلة».

لا بل إن المتخصص في الاقتصاد العام والسياسة المالية، أودي نيسان، اعتبر أن قدرة وزير المالية ورئيس الوزراء على استيعاب جميع العوامل الاقتصادية واتخاذ قرارات اقتصادية بدون المستوى المهني هي ببساطة أمر لا يصدق. وبعيداً عن حقيقة أنه غير قانوني، ومن الواضح أنه لا يمكن اتخاذ القرارات من دون وجود بيانات. و«في حالة سموتريتش، فهو شخص لا يفهم المادة ولا يعرفها»، مضيفاً «إنهم يدمرون البنية التحتية الكاملة لعملية صنع القرار المهنية». يماطل كل من سموتريتش ونتنياهو في صياغة موازنة العام 2025 أيضاً، مع محاولتهما تقديم ميزانية لفترة السنتين (2025 و2026)، ما يسمح بتجنب حل الكنيست تلقائياً في 31 مارس/ آذار المقبل إذا لم يتم تمرير الميزانية بحلول ذلك الوقت، فإذا تم اتخاذ قرار بتقديم ميزانية لمدة عامين، فسيكون من الضروري تغيير التشريعات وستكون هناك حاجة إلى وقت إضافي لبناء ميزانية 2025، والتي تم تأجيلها بالفعل. وهذا سيسمح لرئيس الوزراء ووزير المالية بالمطالبة بتأجيل موعد تقديم الميزانية ومن ثم منع حل الكنيست. ووفقاً للقانون الأساسي للكنيست، إذا لم يتم إقرار الميزانية بحلول 31 مارس، فسيُحل الكنيست تلقائياً.

مستويات قياسية للقروض

انفقت إسرائيل 88 مليار شيكل على الحرب حتى الآن (الدولار 3,68 شواكل)، ما يقرب من 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وجمعت أكثر من 190 مليار شيكل حتى يوليو/ تموز للمساعدة في تمويل الجيش وسد العجز المالي. وتتوقع «بلومبيرغ» أنه إذا استمر هذا الافتراض هذا العام، فسوف يحطم الرقم القياسي المسجل خلال جائحة كورونا. فيما تُظهر مؤشرات «بلومبيرغ» أن سندات الدولار الإسرائيلية من بين الأسوأ أداءً في الأسواق الناشئة هذا العام.

سموتريتش ونتنياهو، 23 يوليو 2023 (Getty)

مطالبات برحيل سموتريتش واتهامه بتسبّب «انتحار مالي»

وفي مقابلة أجريت معه، قال زعيم المعارضة الذي سبق سموتريتش في منصب وزير المالية، أفيغادور ليبرمان: «إن الحكومة تعرقل عملية الكشف عن الميزانية لأن الكشف عنها يتطلب تدقيقاً عاماً، وإذا لم يتم خفض النفقات المثيرة للجدل فسوف تتعرض لانتقادات محلية وقد تؤدي إلى خفض آخر في التصنيف الائتماني لإسرائيل. ومن المرجح أن تختار الحكومة زيادة العجز وديونها الخارجية».

ويتم عرض موازنة العام اللاحق، عادة، على مجلس الوزراء للموافقة عليها بحلول شهر أغسطس/آب من كل عام، ثم يتم تمريرها من قبل البرلمان بحلول نهاية العام. وبموجب القانون الإسرائيلي، يمكن تمديد العملية حتى نهاية شهر مارس. وتنهار الحكومة تلقائياً إذا لم يتم الانتهاء من هذه العملية.

وقد وصفت وكالة بلومبيرغ موازنة العام 2025 التي أوقف نتنياهو المناقشات حولها، بأنها ستكون «الأكثر تحدياً وأهمية منذ عقود». ويصر نتنياهو وسموتريتش على أن موازنة 2025 ستكون جاهزة مع نهاية هذا العام، لكنهما لم يفسرا التأخير في صياغتها، الأمر الذي ترك الأسواق والمستثمرين في حيرة بشأن كيفية إقرارها في وقت تسبّب فيه الحرب ارتفاع عجز الموازنة وتصاعد حجم الديون. وقد انضم كبار المسؤولين في البنك المركزي ووزارة المالية إلى وكالات التصنيف الائتماني وقادة الأعمال في التحذير من أن التوقف المؤقت في مناقشات الموازنة سوف يلقي بظلاله على آفاق الاقتصاد الإسرائيلي ويرفع المخاطر، المرتفعة بالفعل، على أصولها، بحسب «بلومبيرغ». وكانت التوترات بشأن عملية إعداد الميزانية واضحة في رسالة كتبها محافظ بنك إسرائيل، أمير يارون، إلى نتنياهو هذا الشهر. وحث يارون رئيس الوزراء على متابعة اجتماع عقده معه قبل أسابيع لمناقشة سبل استقرار المالية العامة، بما في ذلك خفض الإنفاق وزيادة الضرائب. وأضحة في رسالة كتبها محافظ بنك إسرائيل، أمير يارون، إلى نتنياهو هذا الشهر. وحث يارون رئيس الوزراء على متابعة اجتماع عقده معه قبل أسابيع لمناقشة سبل استقرار المالية العامة، بما في ذلك خفض الإنفاق وزيادة الضرائب.

تراجع الفائدة ينعش سوق الإسكان البريطاني

تراجعت نسبة الفوائد السكنية في بريطانيا، ما زاد من الطلب في بلد يعاني المقيمون فيه من ارتفاع أسعار المنازل

لندن ـ **كاتيا يوسف**

شهدت معدلات الرهن العقاري في المملكة المتحدة انخفاضاً ملحوظاً إلى أدنى مستوياتها منذ الأزمة العقارية التي تلت ميزانية رئيسة الحكومة السابقة ليز تراس المصغّرة، مما يشير إلى نهاية عامين من التحديات الكبيرة لأصحاب المنازل والمشترين. حالياً، يتوفر المزيد من العروض بأسعار فائدة تقل عن 4%، مما يفتح المجال لعدد أكبر من الأفراد لتحقيق حلمهم في امتلاك منزل. يأتي هذا التغيير بعدما خفّض بنك إنكلترا سعر الفائدة الأساسي من 5,25 إلى 5%، مما ساهم في تراجع معدل التضخم وآثار حرب أسعار بين البنوك. في الوقت الراهن، يقدم سبعة من أكبر عشرة بنوك في البلاد صفقات بأسعار فائدة ثابتة أقل من 4%، مما يعكس تغيراً إيجابياً في سوق الرهن العقاري. من بين هذه البنوك، نات ويست وبنك باركليز وهاليفاكس وإتش إس بي سي، وجمعية البناء الوطنية، التي خفّضت جميعها أسعار الفائدة بشكل ملحوظ. في هذا السياق، تؤكد ببكي هيوم من مكتب إعلام بنك «أتش أس بي سي» في ردّها على استفسارات «العربي الجديد» حول الأسباب التي دفعت البنك لتخفيض معدلات الرهن العقاري في الوقت الراهن، أن «معدلات أسعار المقايضة شهدت انخفاضاً ملحوظاً في الأسابيع الأخيرة، مما أتاح للبنك فرصة تمرير هذه التخفيضات إلى عملائه. وبناءً على ذلك، تمكن من تقليص بعض عروض الرهن العقاري ذات السعر الثابت».

تضيف هيوم أن سوق الرهن العقاري لا يزال يشهد تقلبات، وأن البنك يعي تماماً أن انخفاض تكاليف الرهن العقاري يمثل مصدر ارتياح لأفراد الذين يخططون لاتخاذ خطوة جديدة في مجال الإسكان أو إعادة تمويل رهنهم العقاري الحالي. وتوضح أن البنك قد خفض معدلات الرهن العقاري خلال أغسطس/ آب في جميع الفئات. يشمل ذلك القروض العقارية ذات السداد الثابت لمدة سنتين وثلاث وخمس سنوات، وكذلك انخفضت معدلات الشراء بهدف التأجير بنسبة تصل إلى 0,17%، مع معدل ثابت لمدة خمس سنوات بنسبة 60% من القيمة الدائمة، ليصبح الآن 4,19%. في هذا الإطار، تقول كاتي ماكراكن من مكتب إعلام بنك نات ويست في تصريح لـ«العربي الجديد»: «نحن نواصل مراجعة عروضنا بانتظام لضمان توافقها مع الظروف الحالية للسوق، ونعمل على تكييف مجموعة منتجاتنا وفقاً لهذه المتغيرات». وتضيف: «عادةً ما نلاحظ زيادة طفيفة في الفائدة على الأسعار المنخفضة، ولكننا نلتزم بتقديم أفضل قيمة ممكنة لعملائنا». وفي حديث إلى «العربي الجديد»، تقول ليرا باركر، مساعدة التسويق لدى «لندن وكونتري» (L&C)، إحدى الشركات العاملة في مجال وساطة الرهن العقاري في بريطانيا: «لا شك أن أصحاب المنازل والمشترين شعروا بالأمل الناتج عن ارتفاع أسعار الفائدة على الرهن العقاري بعد الميزانية المصغرة قبل عامين. كما أن التباطؤ في سوق الإسكان قد يحمل النتيجة نفسها، حيث يقوم المشترون بتأجيل مشترياتهم المحتملة على أمل أن تبدأ الأسعار بالانخفاض».

تراهن الأسواق على تخفيضين لأسعار الفائدة هذا العام

وتوضح باركر، أنه على مدار الأسابيع القليلة الماضية بدأت تخفيضات الفائدة تؤتي ثمارها، حيث قام جميع المقرضين الرئيسيين بتخفيض أسعار الفائدة، وقام البعض بذلك عدة مرات. وتشير إلى أننا نشهد الآن العديد من المقرضين الذين يقدمون أسعار فائدة ثابتة لمدة خمس سنوات أقل من 4% للمرة الأولى منذ بداية هذا العام، مع تقديم أقل الأسعار بشكل عام لأولئك الراغبين في شراء منزل. وتعتقد باركر أن تحسن التوقعات قد يعيد بعض الثقة إلى السوق، ومع توقعات بمزيد من التخفيضات من بنك إنكلترا هذا العام، قد نشهد خريفاً مزدحماً في كل من أسواق الرهن العقاري والإسكان. وتقول باركر للمشترين إنّه على الرغم من أن التوقعات الحالية تشير إلى احتمال انخفاض أسعار الفائدة أكثر، لكننا شهدنا في كثير من الأحيان تغيرًا سريعًا في معنويات السوق. لذلك تنصح المقترضين بتأمين سعر الآن ومراقبة تحركات السوق قبل إتمام الصفقة، مما يتيح لهم التحول إلى سعر أفضل إذا أصبح متاحًا. في أغسطس، بلغ متوسط سعر الفائدة على الرهن العقاري لمدة عامين 5,89%، بينما وصلت أسعار الفائدة على الصفقات لمدة خمس سنوات إلى 5,31%، بارتفاع طفيف عن النسبة السابقة البالغة 5,20%، وفقًا لبيانات «بوسويتش» لخدمات مقارنة الأسعار. ومن الممكن أن تنخفض معدلات الرهن العقاري إلى 3,5% بحلول نهاية العام، حيث تراهن الأسواق على تخفيضين إضافيين لأسعار الفائدة بحلول نهاية العام.

مكاتب مؤسسة شلتر للإسكان في لندن، 3 يوليو 2024 (Getty)

الحرب تهبط ببورصة تل أبيب

لندن ـ **العربي الجديد**

ارتفعت أسعار النفط 1%، أمس الاثنين، لتواصل المكاسب التي بدأتها يوم الجمعة، وسط تجدد المخاوف من أن يؤدي تصعيد الوضع بين لبنان وإسرائيل واحتمال توسع الحرب إلى اضطراب إمدادات النفط من المنطقة، في حين دعم احتمال خفض أسعار الفائدة الأميركية التوقعات الاقتصادية العالمية وآفاق الطلب على الوقود.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت 79 سنتاً، إلى 79,81 دولاراً للبرميل حتى ظهر الاثنين، كما ربحت العقود الآجلة للخام الأميركي 80 سنتاً، أي 1,07%، إلى 75,63 دولاراً للبرميل. وفي واحد من أكبر الاشتباكات في أكثر من 10 أشهر من الحرب عبر الحدود، أطلق حزب الله مئات الصواريخ والطائرات المسيرة على إسرائيل الأحد، وقال جيش الاحتلال إنه قصف أهدافاً في لبنان باستخدام حوالي 100 طائرة لإحباط هجوم أكبر. يثير هذا التصعيد المخاوف من أن يتحول العدوان على غزة إلى حرب أوسع نطاقاً بالمنطقة تجر إيران والولايات المتحدة إلى ساحة المعركة. وقال المحلل لدى «كومرتس بنك»، كارستن فريتش، لوكالة رويترز «تواصل أسعار النفط ارتفاعها بسبب الهجمات التي وقعت مطلع الأسبوع بين إسرائيل وحزب الله، لكن يبدو أن الوضع هدأ مجدداً مما حد من المكاسب». ارتفع الخامان بأكثر من 2% يوم الجمعة، بعد أن أيد رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) جيروم باول بدء خفض أسعار الفائدة قريباً. فيما علق رئيس استراتيجية السلع الأساسية في مجموعة آي إن جي، وارن باترسون، لوكالة بلومبيرغ: «بينما تتزايد المخاطر في الشرق الأوسط في أعقاب التصعيد الأخير، أصبحت السوق محصنة بشكل متزايد ضد هذه التوترات، لقد استمرت هذه التوترات لمدة عام تقريباً ولم تؤثر بعد على إمدادات النفط».

وأدت أنباء غير مشجعة عن محادثات اتفاق وقف العدوان الإسرائيلي على غزة التي جرت في القاهرة إلى هبوط بورصة تل أبيب، أمس الاثنين، فيما تابع المستثمرون الاتجاه في الأسواق العالمية التي دخلت أسبوع تداول جديداً. والأحد تم تسجيل زيادات حادة في سوق الأسهم لدى الاحتلال، حيث ارتفع مؤشر تل أبيب 35 بنسبة 2%، ومؤشر تل أبيب 125 بنسبة 2,1%، وقفز مؤشر البنوك بنسبة 2,7%، وقفز مؤشر تل أبيب للنفط والغاز بنسبة 3,2% ليكون في قمة المؤشرات القطاعية. ومحت البورصة الإسرائيلية مكاسبها ظهر الاثنين بنسبة 0,7%، وانخفضت البنوك بنسبة 1,4%، وارتفع صافي أرباح النفط والغاز بنسبة 1,3%، فيما تراجع الدولار أمام الشيكل مع بداية أسبوع الصرف في السوق الإسرائيلية بنسبة 1,1% (مقابل سعره التمثيلي يوم الجمعة) وتم تداوله الاثنين عند 3,66 شواكل، وتراجع اليورو بنسبة 0,7% إلى حوالي 4,09 شواكل. ومن المتوقع أن يبقي محافظ البنك المركزي الإسرائيلي أمير يارون سعر الفائدة دون تغيير عند 4,5% الأربعاء. وقال كبير الاقتصاديين في شركة ميتاف، اليكس زيبزينسكي «من غير المتوقع أن يتغير سعر الفائدة في بنك إسرائيل هذا الأسبوع، ومن المتوقع أن يأخذ المحافظ خيار خفض أسعار الفائدة في الأشهر المقبلة».

مخاوف من تأثير توسع الحرب على إمدادات النفط من المنطقة

بورصة تل أبيب، 8 أغسطس 2011 (Getty)

رؤية

خمسة مفاصل تاريخية لتخلّف الاقتصاد المصري

مجدي عبد الهادي

التخلّف ليس مجرد حالة مستمرة أو وضع مُتطاول، بل عملية ديناميكية تكوّنت عبر وبفعل التراكم والتشكّل التاريخيين، في سياق الاندماج بالرأسمالية الحديثة، وضمن العلاقة بمراكزها الاستعمارية المتقدمة؛ فهو بالتعريف حالة نسبية تكتسب صفتها هذه بالقياس إلى طرف أكثر تقدماً، كما هو نتاج لحظات متراكمة عمّقت وجوده وعزّزت استمراره، وليس مجرد لحظة واحدة سقط فيها بلد ما في حالة التخلّف. وبالنظر إلى الحالة المصرية، تتجذّر أسباب تخلّف الاقتصاد المصري كما نعرفه اليوم في ميراث تاريخي يمتد لما يقرب من قرنين من الزمان، مرّ خلالها هذا الاقتصاد بما يمكن اعتباره خمسة مفاصل أو محطات تاريخية وسمت تطوّره وحدّدت مساره، بما انتهى به إلى ما نراه اليوم من ضعف عام وتخلّف شامل.

1. معاهدة لندن 1840 أو كامب ديفيد الأولى: هي المعاهدة التي توّجت المساعي الأوروبية لتصفية مشروع محمد علي وكبح محاولة مصر الاستقلال وأن تصبح قوة إقليمية (لهذا سُمّيت بكامب ديفيد الأولى)، والتي لم تكتف بإعادة كل ما أخذته مصر من أراضٍ عربية للخلافة العثماني، بل شملت أيضاً دفع جزية سنوية له تُقدّر بنحو 400 ألف جنيه، وتقليص الجيش المصري إلى مجرد جيش رمزي بتعداد 18 ألف جندي فقط، وجعل تعيين قادته جزءاً من سلطات الدولة العثمانية، وإخضاع القوات البرية والبحرية بالجُملة إلى سلطتها، فضلاً عن حرمان مصر من إنشاء السفن الحربية إلا بإذن من الدولة العثمانية كذلك.

وقد قضت هذه المعاهدة، بما فرضته من منافسة الصناعات الأوروبية الأكثر تقدماً، على محاولات مصر الأوّلية على صعيد التصنيع الكبير والاستقلال الاقتصادي، فانهارت صناعة محمد علي الاحتكارية ولم تقم لها قائمة جدياً طوال عهود أبنائه المتوالية، اللهم إلا من بعض الصناعات الحرفية ضئيلة الشأن محدودة الأهمية، ولم تنجح محاولة الخديوي إسماعيل اللاحقة في إعادة بناء صناعة حكومية، بعدما كان الاقتصاد قد تحوّل كلياً إلى اقتصاد تصدير يعتمد على محصول واحد، هو القطن، بينما تمرح في سوقه المحلي السلع الصناعية الأجنبية بهوامش جمركية لا توفّر أيّ حماية حقيقية، ضرورية حدّ الحتمية، لصناعة ناشئة.

2 . دورة الاستدانة الإسماعيلية: كانت دورة مديونية الخديوي إسماعيل أول تجربة تاريخية لمصر مع الاستدانة الخارجية المُفرطة، والتي انتهت بمصر في قبضة صندوق الدين الإنجليزي الفرنسي، الذي يصحّ وصفه دون أدنى مبالغة بأنه كان بروتوتايب (نموذج تجريبي) لصندوق النقد الدولي، حيث قام تقريباً بنفس المهام من التحكّم بالإدارة المالية في البلد لمصلحة الدائنين، وتصفية أغلب الإنفاق العام على التعليم والصحة مُدمّراً رأس المال البشري للبلد، والتحكّم عموماً في الشؤون الداخلية لها عبر قناة ماليتها العامة، بما مثّل مقدمة وتمهيداً لاحتلالها لاحقاً.

وقد أسيء استخدام هذه الديون، فبخلاف الإهدار الصريح بالفوائد والعمولات المرتفعة للدائنين الأجانب والإنفاق الشخصي المُسرف على حاشيته وغيره، أنفق إسماعيل معظم مُتحصلات القروض على البنية التحتية، فيما لم يوجّه سوى أقل القليل إلى مجالات التصنيع الكبير.

3 . تأزّم التصنيع في أربعينيات القرن العشرين: وهو التأزّم الذي حدث مبكراً جداً بينما لا يزال التصنيع المصري في بواكيره الاستهلاكية، أي لا يزال في مستوى التصنيع الاستهلاكي الخفيف، فبعد الطفرة المؤقتة في الصناعة، التي شهدت تأسيس 60% من المنشآت الصناعية المصرية خلال عقد الكساد العالمي الكبير 1928-1937 (حسب التعداد الصناعي لعام 1937)؛ بما رافقه من ضعف في التجارة الدولية وتقلّص لضغوط المنافسة الأجنبية للإنتاج المحلي، عادت الصناعة إلى التباطؤ مبكراً، بينما لا تزال أغلب منشآتها قزمية الطابع، بل أقرب إلى الشكل الحِرفي، ضمن حالة من الاستقطاب الذي هيمنت ضمنه 312 مؤسسة على 84% من رؤوس الأموال المُشهَرة في المؤسسات الصناعية عام 1950، في حالة من التركيب الاحتكاري المُتناقض مع مرحلة تطوّر الصناعة والاقتصاد المصريين والمبكر بالنسبة إليها، بما يعوق ذلك التطور نفسه؛ بإعاقته المنافسة الضرورية لتحفيز التطوّر التكنولوجي والتنظيمي عموماً، وللتعميق التصنيعي لمراحل إنتاجية أكثر رسملةً خصوصاً.

4 . الانفتاح الساداتي وفَخاخ التبعية والاستدانة

هذا الانفتاح الذي ترافق مع كامب ديفيد الثانية في سبعينيات القرن الماضي، وأعاد فتح أبواب الاستيراد على مصراعيها، من دون تقنين أو تقييد، تاركاً الصناعة المصرية الناشئة من دون الحماية الضرورية في مرحلة كهذه؛ لتكتسح المنتجات الأجنبية السوق المحلي، وتنمو الواردات المصرية من 18,2% إلى 43,5% من الناتج المحلي الإجمالي، بإجمالي نسبة نمو 139% خلال ثمانية أعوام فقط 1973-1981، كان أغلبها سلعاً استهلاكية مباشرة أو غير مباشرة، بينما نمت الصادرات المصرية من حدود 13,5% إلى 31% من الناتج المحلي الإجمالي، بإجمالي نسبة نمو 130% خلال نفس الفترة، كان ما يقرب من نصفها (وأكثر في بعض السنوات) صادرات بترولية غير مُستدامة. وهكذا دخلت مصر نفق عدم التوازن الخارجي المُزمن، فاحتياجات استهلاكية مُتزايدة يجري استيرادها من الخارج على حساب إضعاف الصناعة المحلية من جهة، ومن جهة أخرى عجز مُتزايد بين موارد والتزامات النقد الأجنبي؛ بسبب العجز التجاري المُزمن وعدم استقرار موارد النقد الأجنبي التي تعتمد عليها مصر في تلبية التزاماتها المتزايدة منه.

5 . دورة جديدة من التبعية والاستدانة: تذكّرنا هذه الأوضاع أواخر الثمانينيات بالعقد الأخير، الذي شهد ما يبدو دورة جديدة من تفاقم الديون والتبعية، التي استصحبت معها اتفاقات جديدة متتالية مع صندوق النقد، تفاقمت معها الديون الخارجية لمصر من 14% إلى 35,4% من الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة 2014-2022. أو من نحو 40 مليار دولار إلى 168 مليار دولار خلال الفترة 2015-2023، بنسبة نمو 320% خلال أقل من عقد، في تكرار أليم لدرس سبق وتعلّمته مصر، عندما قلّل الرئيس الأسبق حسني مبارك الاستدانة من الخارج إلى أضيق الحدود طوال العقدين الباقيين من حكمه، بعد فورتها الهائلة المذكورة آنفاً في عقد حكمه الأول في الثمانينيات، ليترك الحكم ودين مصر الخارجية لا تتجاوز 35 مليار دولار. وقد ترافدت هذه المديونية المتفاقمة، مع ما تجلبه من اختناقات سداد، مع تعميق لتبعية البلد إلى الخارج.